

Distr.: General
4 July 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 1 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بد لي من أن أسترعي انتباه المجتمع الدولي، مرة أخرى، إلى الحالة المتدهورة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث لا يزال المدنيون الفلسطينيون مستهدفين بأعمال العنف والإرهاب التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك ميليشيات المستوطنين المتطرفين. ويُرتكب هذا العنف باستمرار وبشكل منهجي بدعم كامل من الحكومة الإسرائيلية والأجهزة العسكرية الإسرائيلية، مما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي دعا صراحة إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب.

ومما لا شك فيه أن غياب المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة يشجع على هذا الإفلات من العقاب. ويعتقد المسؤولون السياسيون والعسكريون والمستوطنون الإسرائيليون أنهم لن يحاسبوا أبدا على جرائمهم بغض النظر عن جسامتها وخستها، ولذلك فهم يواصلون تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، ويعاملون الرجال والنساء والأطفال معاملة تتم عن الكراهية المطلقة واللاإنسانية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وكما أكدت منظمات حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية، فإن هذه الهيمنة والقمع والمعاملة اللاإنسانية للشعب الفلسطيني تشكل فصلا عنصريا، وهو جريمة ضد الإنسانية. ويجب أن تحاسب إسرائيل على كل هذه الجرائم المرتكبة ضد شعبنا.

ومنذ رسالتي السابقة الموجهة إلى مجلس الأمن، والمؤرخة 20 حزيران/يونيه 2022، قُتل المزيد من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الشباب، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين. ففي 20 حزيران/يونيه، وبعد مرور دقائق فقط على إرسال رسالتي، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية رجلا فلسطينيا، يدعى نبيل أحمد سالم غانم، ويبلغ من العمر 53 عاما، حيث أطلقت عليه النار فأردته قتيلا أثناء



محاولته عبور جدار الفصل العنصري في قلقيلية من أجل الوصول إلى مقر عمله، فرمّلت بذلك زوجته وبيّمت أطفاله. وأُعتب ذلك في 21 حزيران/يونيه مقتل شاب فلسطيني، يدعى علي حرب، ويبلغ من العمر 27 عاماً، حيث طعنه مستوطن إسرائيلي فأرداه قتيلاً في قرية إسكاكا. وبعد تعرضه للطن، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بحماية المستوطنين الذين هاجموا القرية مرارا وتكرارا سعياً إلى الاستيلاء على الأراضي، وفي الوقت نفسه منعت الفلسطينيين من تقديم المساعدات الطبية لحرب لمدة ساعة، فتركته بذلك ينزف حتى الموت على الأرض، بينما هرب المستوطن.

وفي 25 حزيران/يونيه، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية طفلاً فلسطينياً آخر، يدعى محمد عبد الله حامد، ويبلغ من العمر 16 عاماً، في بلدة سلواد. وفي 29 حزيران/يونيه، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على الشاب الفلسطيني محمد مرعي، البالغ من العمر 25 عاماً، فأردته قتيلاً، خلال غارة عسكرية أخرى على مدينة جنين. وفي جميع هذه الحالات، يواصل الجنود الإسرائيليون استخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، بمن فيهم الأطفال، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. وندعو مرة أخرى إلى محاسبة مرتكبي جميع هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، وندعو إلى تحقيق العدالة للضحايا ولأسرهم.

وفي هذا الصدد، ما زلنا ندعو أيضاً إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في مقتل الصحفية الفلسطينية - الأمريكية شيرين أبو عاقلة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية أثناء غارتها على مخيم جنين للاجئين في 11 أيار/مايو. ويجب أن تكون هناك مساءلة كاملة عن هذه الجريمة البشعة، التي ترفض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، التحقيق فيها. وفي هذا الصدد، نسلم بأهمية التحقيقات المختلفة التي أجريت، بما في ذلك التحقيقات التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتي خلصت في جملة أمور، إلى ما يلي: "جميع المعلومات التي جمعناها - بما في ذلك المعلومات الرسمية من الجيش الإسرائيلي والمدعي العام الفلسطيني - تتسق مع النتيجة القائلة بأن الطلقات التي قتلت أبو عاقلة وأصابت زميلها علي الصمودي جاءت من قوات الأمن الإسرائيلية وليس من إطلاق نار عشوائي من قبل فلسطينيين مسلحين، كما زعمت السلطات الإسرائيلية في البداية. ولم نعثر على أي معلومات تشير إلى وجود نشاط فلسطينيين مسلحين في المنطقة المجاورة مباشرة للصحفيين."

وعلاوة على ذلك، خلص ذلك البيان الذي أصدرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 24 حزيران/يونيه إلى أن "القانون الدولي لحقوق الإنسان يتطلب إجراء تحقيق سريع وشامل وشفاف ومستقل ونزيه في جميع أشكال استخدام القوة التي تؤدي إلى الوفاة أو الإصابة الخطيرة. ويجب محاسبة الجناة."

ويجب علينا أيضاً أن نسترعي الانتباه إلى تزايد حالات العنف والإرهاب من جانب المستوطنين، حيث أصبح المستوطنون اليهود الذين نقلتهم إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أكثر عدوانية وتطرفاً من أي وقت مضى، واثقين من دعم قوات الاحتلال الإسرائيلية لهم ومعتقدين أنهم لن يعاقبوا أبداً على جرائمهم ضد الشعب الفلسطيني. ومن بين أعمال الاستفزاز والتحرير والعنف التي لا تعد ولا تحصى والتي قام بها المستوطنون الإسرائيليون في الفترة الأخيرة ما يلي:

في 26 حزيران/يونيه، اقتحم عشرات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين الذين تحميمهم قوات الاحتلال الإسرائيلية مرة أخرى المسجد الأقصى/الحرم الشريف وأدوا شعائر دينية في هذا المكان المقدس، منتهكين بذلك الوضع التاريخي والقانوني الراهن، مما زاد من تأجيج المشاعر والتوترات الدينية وهدد بإشعال فتيل جولة أخرى من أعمال العنف.

وفي 29 حزيران/يونيه، قام مستوطنون إسرائيليون بإرهاب مجموعة من الأطفال الفلسطينيين كانوا يحضرون مخيما صيفيا في الخليل. وبينما كان الأطفال يشاركون في رحلة ميدانية إلى الحرم الإبراهيمي، قام المستوطنون بمضايقتهم، وشتموا الفتيات والفتيان بلغة بذئية وإهانات عنصرية وهددوا الأطفال بكلابهم، تاركين العديد من الأطفال في حالة من الرعب والصدمة.

وفي 30 حزيران/يونيه، اجتاح مستوطنون الضفة الغربية المحتلة: وأصيب ما لا يقل عن 17 فلسطينيا بنيران إسرائيلية عندما داهم مستوطنون إسرائيليون متطرفون منطقة قبر يوسف بالقرب من مدينة نابلس، وعانى 40 آخرون من جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي أطلقته قوات الاحتلال الإسرائيلية. وأضرمت مستوطنون إسرائيليون النار في أراض يملكها فلسطينيون في قرية حوسان قرب بيت لحم، مما أدى إلى تدمير مئات الأشجار. وكثيرا ما استهدفت قرية حوسان أيضا من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي قتلت أطفالا وشبابا من القرية، فأجبت بذلك نزع الخروج عن القانون لدى المستوطنين. وقد دمر مستوطنون إسرائيليون مئات الشتلات لمحاصيل الخضراوات في بلدة حلحول، شمال الخليل. واعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون على نشطاء يزرعون أشجار الزيتون في أراض مهددة بالمصادرة في مسافر يطا، بالقرب من الخليل، حيث لا يزال أكثر من 200 فلسطيني مهددين بتدمير منازلهم ومجتمعاتهم المحلية وبالترحيل القسري مع استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في تطهيرها العرقي لأرضنا.

ومما لا شك فيه أن الجيش الإسرائيلي والمستوطنين يعملون جنبا إلى جنب على فرض وترسيخ هذا الاحتلال غير القانوني. ويهدف الاستخدام المستمر للقوة والعنف والإرهاب إلى تهيئة بيئة قسرية لتيسير الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، ولكن بدون سكانها الفلسطينيين الأصليين، من أجل تمكين إسرائيل من الاستمرار دون عوائق في خططها غير القانونية للاستعمار الاستيطاني وضم الأراضي.

وقد أديننت جميع هذه الانتهاكات إدانة صريحة في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 27 حزيران/يونيه للنظر في التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016)، ومع ذلك لا يجري القيام بأي شيء في مواجهة هذا الازدراء الصارخ من جانب إسرائيل للمجلس وقراراته ولميثاق الأمم المتحدة وسيادة القانون. وكما جاء في الجلسة التي عقدتها الممثلة الدائمة لأيرلندا، السفيرة جيرالدين بيرن ناسون: "يقع على عاتق هذا المجلس التزام بكفالة تنفيذ القرار 2334 (2016). ومن الواضح أننا أخفقنا في أداء واجبنا في القيام بذلك".

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل الآن على تنفيذ القانون الدولي حيثما يجري انتهاكه انتهاكا خطيرا بغية وضع حد لهذا الإفلات الوقح والمدمر من العقاب. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤوليات خاصة في هذا الصدد. إن العمل الجماعي - مع اتخاذ تدابير ملموسة للمساءلة - هو وحده الكفيل بحماية أرواح المدنيين الأبرياء، ووضع حد للاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني ونظام إسرائيل القائم على الفصل العنصري، بما في ذلك حصارها المفروض على قطاع غزة منذ 15 عاما، وبتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حريته وإعمال حقوق الإنسان الواجبة له وتحقيق العدالة والسلام في وطنه، وهو ما حُرِم منه لفترة طويلة جدا.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 758 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين.

وتشكّل هذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 20 حزيران/يونيه 2022 (A/ES-10/905-S/2022/496)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير، المراقب الدائم